

انتخابات في غياب الديمقراطية في العراق

بواسطة [بلال وهاب](#) (ar/experts/blal-whab-0) ، [كالفين وايلدر](#) (ar/experts/kalfyn-wayldr)

أكتوبر

متوفر أيضا باللغات:

(English) (policy-analysis/elections-without-democracy-iraq) /
(Farsi) (fa/policy-analysis/raq-antkhabat-bdwn-dmwkrasy)

عن المؤلفين



[بلال وهاب](#) (ar/experts/blal-whab-0)

بلال وهاب هو زميل "سوريف" في معهد واشنطن

[كالفين وايلدر](#) (ar/experts/kalfyn-wayldr)

كالفين وايلدر هو باحث مساعد في برنامج "جدول" حول السياسة العربية التابع لمعهد واشنطن



تحليل مودر

على الرغم من أن انتخابات عام 2018 أضفت غطاء من الشرعية الديمقراطية على الحكومة ومنحت بعض الفصائل إمكانية النفاذ إلى خزائن الدولة إلا أنها لم تنجح في توفير الاستقرار والوظائف والحكومة الخاضعة للمساءلة لذلك لجأ الشباب العراقي إلى الاحتجاجات المستمرة كشكل بديل للسياسة على الولايات المتحدة أن تعيد تركيز طاقتها تدريجياً على دعم الدولة العراقية والتواصل معها بدلاً من السياسيين الأفراد أو الجماعات المحددة

عندما يتوجه العراقيون إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في الانتخابات المبكرة في 10 تشرين الأول/أكتوبر عليهم أن يشكروا "حركة تشرين" الاحتجاجية وللأسف لن تشارك أقسام كبيرة من الحركة نفسها مما يسلب الضوء على الفجوات المستمرة بين الواقع السائدة في البلاد والعمليات الديمقراطية القائمة فيها

في البداية اجتاحت حركة الاحتجاجات الجماهيرية (<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhryt-alraqay-ttsdy-llhymnt-alayranyt>) وسط العراق وجنوبه في تشرين الأول/أكتوبر 2019 الأمر الذي أرغم الحكومة على تغيير قادة البلاد والالتزام بإجراء تعديلات واسعة على النظام الانتخابي وكان من يسمون بـ "التشريتيون" - الملقبون على اسم الكلمة العربية لشهر تشرين الأول - يحتجون ضد الحكومة المنيقنة عن انتخابات عام 2018 والتي صنّفوها بحق على أنها فاسدة وغير فعالة ومدينة بالولاء لإيران وشيكتها الواسعة من وكلاء الميليشيات الشعبية العراقية إلى حد كبير وعلى الرغم من أن تلك الانتخابات أضفت غطاء من الشرعية الديمقراطية على الحكومة ومنحت بعض الفصائل إمكانية النفاذ إلى خزائن الدولة جيدة التجهيز إلا أنها لم تنجح في توفير الاستقرار والوظائف والحكومة الخاضعة للمساءلة لذلك لجأ الشباب العراقي إلى الاحتجاجات المستمرة كشكل بديل للسياسة.

ومنذ ذلك الحين تراجعت الآمال الأولية الكبيرة لإصلاح النظام الانتخابي وأفسحت المجال للتفكك في أوساط "التشريتيين" الذين من المتوقع أن يقاطع الكثير منهم الانتخابات يوم الأحد المقبل ومن جانبها كانت الولايات المتحدة تأمل على الأرجح في أن تؤدي الاحتجاجات إلى قيام حكومة مستقرة وذات سيادة قادرة على معالجة الفساد وكبح جماح شبكة الميليشيات الإيرانية. وعلى الرغم من أن هذه الأهداف تبدو بعيدة المنال إلا أن ذلك قد يفتح الباب لاحتجاجات شعبية في عام 2019 سرعان ما واجه المدنيون العزل عنفاً وحشياً أسفر عن مقتل أكثر من 600 شخص وإصابة ما يقرب من 10 آلاف شخص آخر بجراح. ومع ذلك فقد تمكنوا من تحقيق اثنين من مطالبهم الأساسية وهي: الإطاحة برئيس الوزراء عادل عبد المهدي وجعل خلفه مصطفى الكاظمي يلتزم بإجراء انتخابات مبكرة

لماذا يُعتبر الوضع السياسي القائم في العراق مستداماً إلى هذا الحد

كانت الآليات المسهبة لتشارك السلطة المنصوص عليها في دستور العراق والتي تم إدراجها على رأس قائمة سياسات الهوية الدينية / العرقية والاقتصاد الريعي القائم على النفط فعالة في منع بروز ديكتاتور جديد شبيه بصدام ومع ذلك عززت الحكومات الائتلافية الكبيرة الناتجة عن ذلك في الحكومة واختارت تقاسم المحسوبية بشكل عام بدلاً من ذلك بالإضافة إلى ذلك وفي أعقاب الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» سارعت الميليشيات إلى وصف نفسها على أنها محررة العراق واستغلت هذه الشعبية لتحقيق انتصارات برلمانية في عام 2018. ومن ثم فاقمت الحكومة انعدام الاستقرار والفساد في البلاد وعانى الشعب جراء ذلك وعندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في عام 2019 سرعان ما واجه المدنيون العزل عنفاً وحشياً أسفر عن مقتل أكثر من 600 شخص وإصابة ما يقرب من 10 آلاف شخص آخر بجراح. ومع ذلك فقد تمكنوا من تحقيق اثنين من مطالبهم الأساسية وهي: الإطاحة برئيس الوزراء عادل عبد المهدي وجعل خلفه مصطفى الكاظمي يلتزم بإجراء انتخابات مبكرة

ومع ذلك يشعر اليوم الكثير من المحتجين بالإحباط ومع استمرار ضغوط الشارع قَدّمت الطبقة الحاكمة تنازلات مثل إقرار قانون جديد في كانون الأول/ديسمبر 2019 أحدث تغييرات جذرية في نظام الانتخابات. لكن حالما تضاعفت الضغوط في ظل نقاشي جانتة فيروس كورونا ("كوفيد-") فإن أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة تنفسوا الصعداء وشرعوا في تعزيز الوضع القائم وذلك جزئياً من خلال إعاقة اتخاذ تدابير إصلاحية مختلفة أو تأخير تنفيذها فعلى سبيل المثال استغرق ما يقرب من عام لكي يتفق مجلس النواب العراقي على تقسيم محافظات العراق الثمانية عشرة إلى ثلاثة وثمانيين دائرة انتخابية جديدة وعلى الرغم من أن هذا التغيير كان يهدف إلى تعزيز المساءلة المحلية إلا أن الأطراف المسؤولة عن العملية استغلته للتلاعب في حدود الدوائر الانتخابية بما يصب في مصلحتها

والأسوأ من ذلك أصبح العديد من الناشطين والصحفيين والمرشحين المحتملين للانتخابات أهدافاً سهلة لجملة اغتيالات شرسة (<https://url.emailprotection.link/?bo-mDai3c8dbS8hL>)

[U9C_HvDD7p1HUG43JlIAmSxKZ_AhC_8_aZXo3fpR1-9y7l_XQgvom58MPaH0rDaMNdGif4nW2yjjal7q9W-aHXyli-xrmlzyNNXEJCvRkUx6LxW9RkicmCmCga3-](#)

المتحدة ولا يزال مرتكبو هذه الأفعال طلبقي السراح مع بضعة استثناءات وهذه الهجمات إلى جانب خلل التوازن المالي الهائل بين حركة الاحتجاج والأحزاب الحاكمة قد جعلت من شبه المستحيل على المعارضة تنظيم حملات ذات حيوية

ووفقاً لذلك من المرجح أن تؤدي الانتخابات إلى قيام مجلس نواب مجرد آخر تعقبه مساومات فاسدة ومبهمة بين الفصائل لتشكيل الحكومة المقبلة ويستعد "تحالف الفتح" وهو الكتلة التي تمثل العديد من الميليشيات الشعبية المدعومة من إيران للاحتفاظ بمعظم مقاعده البالغ عددها 48 مقعداً في مجلس النواب المؤلف من 329 مقعداً وفي انتهاك صارخ للمادة 9 من الدستور التي تحظر على العناصر المسلحة الترشح للانتخابات أُدرجت «كتائب حزب الله» المصنفة جماعة إرهابية من قبل الولايات المتحدة مرشحياً ضمن قائمة "حركة حقوق" (<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mrshhw-hrkt-hqwq-ada->) وكانت الميليشيتان الوكيلتان لإيران «عصائب أهل الحق» و«منظمة بدر» قد قامتا بالخطوة نفسها وتعتبر صعود الميليشيات ذات الأذرع السياسية بمثابة تراجع حاد في السياسة الديمقراطية في العراق

أما مقتدى الصدر الذي يعتبر عادةً مركز ثقل الكتلة الشعبية في العراق فقد فوز قائمته الانتخابية بمقاعد في مجلس النواب أيضاً لكن من غير المرجح أن تحصل على عدد كافٍ من هذه المقاعد لكي تهيمن على المشهد السياسي الشعبي وإذا اختلف مع "تحالف الفتح" على أي أصوات برلمانية مستقبلية فإن النخب السياسية الراسخة التي ورثت السيطرة على الأحزاب التقليدية في العراق ستكسر التعادل على الأرجح ومن بينها رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي ومحافظ النجف السابق عدنان الزرفي والرئيس السابق لـ "المجلس الأعلى الإسلامي" العراقي عمار الحكيم وتجاهلت معظم منصات الحملات الانتخابية التي استخدمتها الفصائل المهيمنة المطالب الشعبية مما جعل الكثير من العراقيين يتوقعون تكرار سيناريو عام 2018. وفي انعكاس واضح لسياسات المحسوبية المجرية والمظنونة وعدت «قوات الحشد الشعبي» بإعادة تجنيد 30 ألف مقاتل ضمن صفوفها قبل أسابيع من يوم الاقتراع

أما في كردستان فقد تسفر الانتخابات عن انتهاء المعارضة من قبل الأحزاب الصغيرة وكان «الاتحاد الوطني الكردستاني» قد تحالف مع أكبر جماعة معارضة هي «حركة التغيير [كوران]» للتغويض عن أزمة القيادة الحالية التي يواجهها ومنع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من تحقيق فوز ساحق. وقد ينجم عدد قليل من البرلمانيين الأكراد المستقلين والذين لا يتوانون عن التعبير عن مواقفهم في أن يصبحوا أعضاء في مجلس النواب في بغداد وبالمثل يتنافس تحالفان رئيسيان على مقاعد في المحافظات العراقية ذات الغالبية السنية - حزب "تقدم" بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الطيوسي وتحالف "عزم" بقيادة رجل الأعمال خميس الخزرجي وبعيداً عن كُؤن الأحزاب السنية والكردية صانعة الملوك سيتعين عليها التحالف مع الفائزين الشيعة لكي تكون جزءاً من الحكومة المقبلة وعموماً سيشمل مجلس النواب الجديد عدداً أكبر من المرشحين المستقلين

لكنهم سيكونون على الأرجح لقمة سائغة للكتل الفائزة بدلاً من تشكيلهم كتل خاصة بهم

الاحتجاجات كسياسة موازية

قليلون هم من يتوقعون أن تكون هذه الانتخابات أكثر من مجرد لعبة كراسي موسيقية ومن غير المرجح أن تلبّي المطالب الأساسية لـ "حركة تشرين" وهي الحد من الفساد المنهجي وتوفير فرص العمل ومحاسبة الجماعات المسلحة وتحضى هذه المطالب بشعبية عريضة واسع من الطيف السياسي: ففي استطلاع حديث للرأي (<https://url.emailprotection.link/?bo-mDal3c8dbS8hL>) أجراه "مركز تمكين السلام في العراق" دعم 70 في المائة من المستطلعين حركة الاحتجاج "إلى حد ما" أو "للغاية" وذكر 80 في المائة منهم أن الفساد هو أحد أكبر المشاكل في العراق - أي ما يقرب من عشرة أضعاف نسبة الذين ذكروا بتنظيم «الدولة الإسلامية» (8.8 في المائة) أو قضايا الرعاية الصحية/فيروس كورونا (5.9 في المائة). كما أظهر الاستطلاع انخفاض الثقة بالعملية الانتخابية رغم خضوعها لبرنامج رقابة دولي - حيث اعتقد 23 في المائة فقط من المستطلعين أن التصويت سيكون حراً ونزيهاً "إلى حد ما" أو "للغاية". ولمواجهة مثل هذه التصورات شجع آية الله علي السيستاني المشاركة [في الانتخابات] من أجل زيادة الإقبال الذي انخفض من 61٪ إلى 44٪ بين عامي 2014 و 2018.

وتبدو الفرصة ضئيلاً أمام الشباب العراقي المحروم عملياً من حقوقه للوصول إلى السلطة في نظام سياسي يفضل الأغنياء والأشرار ويبدو أن ردهم على هذه المعضلة بعيد كل البعد عن أن يكون متجانساً - فيعض المحتجين من "حركة تشرين" ما زالوا مرشحين في هذه الانتخابات رغم كل شيء ومع ذلك لن يشارك كثيرون غيرهم في هذه الانتخابات أو يدعون إلى مقاطعة جماعية لها وبالتالي يبدو أن الاحتجاجات والاعتصامات ستبقى نموذجاً موازياً للسياسة في العراق إلى أجل غير مسمى وبدلاً من الانتقال إلى سياسة الأحزاب يختار العديد من الشخصيات عدم التقيد بالقواعد المعهدة ضدّهم ومن وجهة نظرهم إن أفضل طريقة للضغط على النظام هي من الخارج - على سبيل المثال من خلال عدم الموافقة على وصول المرشحين إلى الوظائف الرئيسية كما فعلوا في عام 2020 عندما تمّ اختيار الخلف المؤقت لعبد المهدي

التداعيات السياسية

مع قيام الولايات المتحدة بتحويل وجودها العسكري (<https://url.emailprotection.link/?>)

ب6u6TLtNi1fENqQxQ5V2dUXYhmcX9Rvz4sTo0OowroTxqZjts3qSvzQOcrY4QeG1KZt_ZqhjqWPGWPx075fTi49eadZsNMibFaL6qOgsdh9v_rWakZby3uM0OLNW6PrzaXfz_M42-apFZC3Bg8v7wOm4Kj4DPV1PUqlamJ0dc) في العراق إلى مهمة غير قتالية أكثر محدودية بحلول أوائل عام 2022 ستجد أن نفوذها تراجع فيما يتعلق بتأثيرها على السياسات الانتخابية لذلك على واشنطن تركيز مواردها المحدودة على مجموعة ضيقة وقابلة للتحقيق من الأهداف (<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/astatyjyt-lraq-mbady-twiyhyt-ladart-baydn>) على النحو المبين في "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة والعراق.

وفي القرب العاجل يجدر بالمسؤولين الأمريكيين الاستمرار في الضغط من أجل إجراء انتخابات موثوقة برعاية الأمم المتحدة. وإذا شعر العراقيون بالثقة بأن أصواتهم ستؤثر في النتيجة ويتم اتباع قوانين البلاد فمن المرجح أن يشاركوا في الانتخابات المستقبلية ولكن نظراً إلى استمرار تغلغل الميليشيات في السياسات الحزبية فعلى واشنطن أن تقر بأن الانتخابات لا تشكل المصدر الوحيد للشرعية في العراق وفي مجلس النواب المقبل من المحتمل أن يعيد أعضاء الميليشيات إحياء المطالب القديم العهد بأن تقطع بغداد شراكتها الأمنية مع واشنطن بالكامل ولكن القيادة السياسية والعسكرية العليا في البلاد لا تشاركهم وجهة النظر هذه

ولهذه الأسباب وغيرها على الولايات المتحدة أن تعيد تركيز طاقتها تدريجياً على دعم الدولة العراقية والتواصل معها بدلاً من السياسيين الأفراد أو الجماعات المحددة وسيرحب الشعب بشكل خاص بأي جهود لمحاربة الفساد وإجراء إصلاحات مصرفية واتخاذ إجراءات تمنع الأفراد المتواطئين في قتل ناشطين من المعارضة من الحصول على الشرعية الانتخابية وإذا تمكنت واشنطن من قيادة جهد دولي وإقليمي لمساعدة العراق على حل هذه المشاكل فسوف تعزز صورتها المحلية وتقوي الدولة العراقية وتكبح شبكة الميليشيات الإيرانية الخارجة عن القانون على نحو متزايد.

❖ بلال وهاب هو "زميل واغتر" في معهد واشنطن. كالفين وايلدرهو باحث مساعد في "برنامج جيدولد" حول السياسة العربية التابع للمعهد

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)



تحليل موجز

السعودية تُعدّل تاريخها وتقلص من دور الوهابية

فبراير

ساميون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)



BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

Ido Levy

(/policy-analysis/aldymqratyt-walasliah/) الديمقراطية والإصلاح

(/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamiyt/) السياسة العربية والإسلامية

المناطق والبلدان

(/policy-analysis/alraq/) العراق